

# القيمة اللغوية للقراءات القرآنية

- دراسة في ضوء علم التصحيح اللغوي -

أ. نورالدين دريم بن محمد

جامعة الشلف

**مقدمة:** كان العرب في زمن البعثة المحمدية قبائل شتى و كان لكل قبيلة منهم لغتها التي ألفت النطق بها، و جرت على السنة أبنائها ألفاظها، فلو فرض على العرب جميعهم أن يقرؤوا كلمات القرآن على وجه واحد لا شق ذلك عليهم وليسهل على من تسلطت عليه لغته من العرب، أقرأ الرسول صلى الله عليه وسلم أصحابه القرآن على غير وجه، طلباً للتيسير على الناس من غير أن يؤدي ذلك إلى تناقض في الأحكام أو المعاني التي أراد الله بيانها للناس "قلو أن كل فريق من هؤلاء- يقصد القبائل العربية- أمر أن يزول عن لغته و ما جرى عليه اعتياده طفلاً و ناشئاً و كهلاً، لاشتد ذلك عليه و عظمت المحنة فيه ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، و تذليل للسان، و قطع للعادة فأراد الله برحمته و لطفه أن يجعل لهم متسعاً في اللغات، و متصرفاً في الحركات، كتنسيقه عليهم في الدين<sup>1</sup> و بعد اكتمال نزول القرآن، جمعت هذه الوجوه المختلفة التي قرئ بها القرآن في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم- و اصطحح عليها في ميدان الدراسات القرآنية بـ "القراءات القرآنية" إلا أن الملاحظ على الدراسات التي اهتمت بالقراءات، هو عدم تسليطها الضوء على جانب مهم فيها، ألا وهو استثمارها في مجال التصويب اللغوي فالقراءات القرآنية بنوعها المتواترة و الشاذة تعدّ كنزاً لغوياً، لم يعط حقه اللازم من الدراسة العلمية الفاحصة و العميقة - خاصة في هذا الجانب- فلا يغيب على بال باحث ما خلفه ذلك الجدل و الحوار الذي اختصت به القراءات، من نماء و خصوبة تفكير لدى علماء العربية باختلاف مشاربهم، كان نتاجه زخم من المؤلفات، ضيف إلى ذلك أن القراءات القرآنية قد زوّدت اللغوي بمعين لا ينضب و زاد لا ينفد، يلجأ إليه كلما دعت الحاجة إلى ذلك؛ لأجل فهم تراكيب اللغة و تحليل مستوياتها، كما أن وجود القراءات القرآنية كان له الأثر الواضح في علوم شتى منها: علم التفسير، و علم الفقه، و علم النحو، فاتخذ علم الفقه من القراءات المتواترة و الشاذة مصدراً لاستنباط الأحكام و إن كانت القراءات الشاذة ليست قرآناً وإنما هي أخبار تفسيرية، و لما احتجّ الفقيه بالشاذ رأى أن كل من القرآن و الخبر يوجب العمل، و أمّا المفسر فرأى أن كل قراءة هي بمثابة آية مستقلة يستفاد منها لاستخراج المعاني و الأحكام، و أمّا النحوي فاتخذ من القراءات دليلاً لإفحام خصومه كما استفاد منها في بيان الوجوه اللغوية و النحوية و الصرفية، فالعربية كانت ولا

تزال لغة القرآن الكريم مصداقاً لقوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾<sup>2</sup> وهي لغة أبنائها بالأمس واليوم، فالفصحى ترجمان الفكر، وبها تدور أقلام الكتاب والمؤلفين والمثقفين عامة، ولما كانت كذلك وجب تمحيص بعض ألفاظها وتراكيبها -في حاضرها- لإدراك ما قد يشوب استعمالهم اللغوي من شوائب يجب أن تتقّى وأخطاء ينبغي أن تصحح؛ لنبعث بعربيّتنا من مرقدها ونحدث نهضة في المدارك والأذواق، وذلك بالوقوف - قدر الإمكان- على جميع تراكيبها المختلفة لإحياء كثير منها بين عامة الكتاب ممن امتهنوا فن الكتابة في مختلف الميادين، فكلّ ذلك لا محالة يؤذن بانتعاش اللغة من كبوة لازمتها حيناً من الدهر، كما أنه يحي الأمل في عودها إلى قديم رونقها و سالف عهدها، لذلك أثرت أن أُلج باباً - لست أول من يطرقه- من أبواب اللغة هو (التصويب اللغوي) ففكرة هذا المقال تقوم على استثمار القراءات القرآنية في مجال التصويب اللغوي.

لا شك أنّ القراءات القرآنية بأنواعها مورد ضخم لكثير من الاستعمالات اللغوية والتي يدلّ بعضها ظاهرياً أنه بعيد من البناء اللغوي السليم، وهذا ما حمل بعض الدارسين والباحثين على تخطئة كثير من الاستعمالات اللغوية في يومنا هذا ولكن مع وقفة طابعها التدقيق والتحقيق، يظهر لنا جلياً أنّ هذه الاستعمالات التي رموها بالبعد أو الخطأ لها ما يسندها من القراءات القرآنية، ونظائرها كثيرة متعدّدة في المتواتر من القراءات أو الشاذ. ومنهجي في هذا المقال أن أقف وقفة مقتضبة للحديث عن القراءات القرآنية وما يتعلّق بها، ثم أنتقل بعدها لإثبات صحة الاستعمالات اللغوية التي قمت بجمعها والتي ظنّ بعضهم أنّها خاطئة، معتمداً في ذلك على القراءات القرآنية كدليل لغوي على بيان وجهها في اللغة.

**1- مفهوم القراءة القرآنية: لغة:** القراءات جمع قراءة والقراءة مصدر الفعل قرأ يقرأ قراءة قرآناً فهو قارئ وهم قرّاء وقارئون<sup>3</sup> قال ابن فارس في مادة "قرى": القاف والراء والحرف المعتل، أصل صحيح يدل على جمع واجتماع، من ذلك القرية سميت بذلك لاجتماع الناس فيها، ويقولون قرية الماء في المقرات: جمعته... وقال في موضع آخر في حديثه عن همز الحرف الثالث من " قرى" أنّ قرى وقرأ سواء، يقولون: ما قرأت هذه الناقة سلى قط، أي لم تحمل قط، ولم تضم رحماً على ولد<sup>(4)</sup>، وقالوا: ومنه القرآن، كأنه سمي بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصص، وغير ذلك<sup>5</sup>. قال ابن منظور "قرأه، ويقرؤه، ويقرؤه، قرأه وقرأه وقرآنا فهو مقروء، ومعنى القرآن معنى الجمع، وسمي القرآن بذلك لأنه يجمع السور فيضمها، وقوله تعالى ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعْ لَهُ﴾<sup>6</sup> أي قراءته<sup>7</sup>. قال الراغب الأصفهاني: " والقراءة ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل، وليس يقال ذلك لكل جمع، لا يُقال قرأت القوم إذا جمعهم، ويدلّ على ذلك أنه لا يُقال

للحرف الواحد إذا تُفوه به قراءة والقرآن سميّ بذلك من بين الكتب السماوية لكونه جامعا لثمرتها، بل لجمعه ثمرة جميع العلوم<sup>8</sup> كما أشار تعالى إليه بقوله ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>9</sup> وعليه فإذا ما تتبعنا الدلالة اللغوية لمادة قرأ بالهمز أو باعتلال الحرف الثالث منها من خلال ما ورد في معجمات اللغة، نجد أنها تدور حول أصل واحد هو الجمع والاجتماع غير ما تفرد به الأصفهاني وهو ألا يقال قرأت القوم إذا جمعتم.

**أما اصطلاحاً:** فقد تعرض علماء التفسير وعلماء القراءات وبخاصة المتأخرين منهم لمفهوم القراءات، إلا أن الشيء الملاحظ عليها هو اختلافها اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تناقض وتضاد، وإذا ما تتبعنا كتب المتقدمين ممن اشتغلوا بعلم القراءات، فلا نكاد نجد مفهوماً لها، فلا ابن مجاهد ولا ابن خالويه ولا أبو علي الفارسي ولا مكي بن أبي طالب - وهم أشهر ممن برزوا في ميدان القراءات وما يتعلق بها- تعرّض لمفهوم القراءات ويمكن أن نرجع السبب في ذلك لما لاقته القراءات من شهرة وانتشارا اعتمد فيه على الرواية والدراية في ذلك الزمن. ويرى الدكتور فضل حسن عباس<sup>10</sup> أن أول من وجد له تعريفا للقراءات هو أبو حيان الأندلسي، صاحب البحر المحيط، ثم ليدر الدين الزركشي، وشمس الدين ابن الجزري وجلال الدين السيوطي. ولعل أبرز تعريف لها من جهة الاصطلاح ما أتى به ابن الجزري بقوله هي "علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بغزو الناقلة"<sup>11</sup>؛ لقد بين ابن الجزري نقاطاً مهمّة من خلال تقديمه لهذا التعريف، وهي:

- أن القراءات جلّها يعتمد على السماع والمشافهة؛

- النقل مشافهة بسند يتصل في آخر المطاف بالنبى صلى الله عليه و سلم.

وعرفها الزركشي بقوله "هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرها، ولا بد من التلقي والمشافهة، لأن القراءات القرآنية أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة"<sup>12</sup> أما أبو حيان الأندلسي، فرأى أنها: "الوجوه المختلفة التي سمح النبي صلى الله عليه وسلم بقراءة نصّ المصحف بها قصداً للتيسير، والتي جاءت وفقاً للهجة من اللهجات العربية"<sup>13</sup> وذهب الدكتور عبد الهادي الفضلي إلى أنها "النطق بألفاظ القرآن كما نطقها النبي صلى الله عليه وسلم أو كما نُطِقتْ أمامه فأقرّها"<sup>14</sup>. ويتبين من التعريفات السابقة بأن القراءات القرآنية تعتمد على الأداء اللفظي (الصوتي) أو البنائي (الصرفي) أو النحوي الذي أُجيز أن تقرأ به بعض الآيات القرآنية. ويكثر في حقل القراءات الكثير من المصطلحات منها: القراءة، الرواية الطريق والوجه تتداخل فيما بينها ولذلك وجب التفريق بينها يقول صاحب غيث النفع "لا بدّ أيضاً -يقصد القارئ- أن يعرف الفرق بين القراءات والروايات والطرق والفرق بينها أن كل ما ينسب إلى إمام من الأئمة فهو

قراءة وما ينسب للأخذين عنه ولو بواسطة فهي رواية وما ينسب لمن أخذ عن الرواة وإن سفل فهو طريق، فنقول مثلاً إثبات البسمة قراءة المكي ورواية قالون عن نافع و طريق الأصبهاني عن ورش، وهذا أعنى القراءات والروايات والطرق هو الخلاف الواجب فلا بد أن يأتي القارئ بجميع ذلك ولو أخل بشيء منه كان نقصاً في روايته<sup>15</sup>.

**2- بين القرآن والقراءات القرآنية:** كثر الحديث في مسألة: هل القرآن والقراءات حقيقة واحدة أم أنهما حقيقتان متغايرتان فكان للعلماء في هذه المسألة آراء مختلفة منها:

- يرى الإمام بدر الدين الزركشي أن القرآن والقراءات حقيقتان متغيرتان "واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف وكيفية من تخفيف وتثقل وغيرهما<sup>16</sup> وأضاف ابن الجزري المشافهة والتلقي، لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسمع والمشافهة<sup>17</sup> وأخذ برأي الزركشي في حقيقة القرآن والقراءات كل من السيوطي في كتابه الإتيان في علوم القرآن والقسطاني في كتابه لطائف الإشارات لفنون القراءات والبناء (الدمياطي) في كتابه إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ومن المتأخرين صبحي الصالح في كتابه مباحث في علوم القرآن. ومع شهرة هذا الرأي في ميدان الدراسات القرآنية إلا أن الزركشي لم يسلم من الاعتراض على رأيه هذا فقد اعترض فضل عباس<sup>18</sup> على رأي الزركشي في بيان حقيقة القرآن والقراءات ولم يوافق الزركشي في ما ذهب إليه ويعود سبب الاعتراض هذا؛ لكون الزركشي لم يحدّد في تعريفه السابق نوع القراءة وإنما ترك لفظ القراءة مطلقاً؛ لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأمّا القراءات المنقولة بخبر الأحاد فليست قرآناً. ولكن الزركشي تدارك ما قاله عن حقيقة القرآن والقراءات في موضع آخر من كتابه فقال "ولست في هذا أنكر تداخل القرآن بالقراءات إذ لا بد أن يكون الارتباط وثيقاً، غير أن الاختلاف على الرغم من هذا يظلّ موجوداً بينهما، بمعنى أن كلا منهما شيء يختلف عن الآخر لا يقوى التداخل بينهما على أن يجعلهما شيئاً واحداً، فما القرآن إلا التركيب واللفظ وما القراءات إلا اللفظ ونطقه والفرق بين هذا وذاك واضح بيّن<sup>19</sup>" فالزركشي يؤكّد بأن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان ولا ينفي وجود تداخل بينهما؛ فالقراءة في الأخير ما هي إلا أداء لبعض كلمات القرآن وليس كلّها.

- يرى الدكتور محمد سالم محيسن: أنهما حقيقتان بمعنى واحد "لأن القرآن مصدر مرادف للقراءة، والقراءات: جمع قراءة إذاً فهما حقيقتان بمعنى واحد، كما

أنّ أحاديث نزول القرآن على الأحرف السبعة تدلّ دلالة واضحة على أنّه لا فرق بينهما، إذ كلّ منهما وحي مُنزّل<sup>20</sup>. استند الدكتور محمد محيسن في بيان حقيقة القرآن والقراءات إلى معيار المعنى الذي تضمنه الأصل اللغوي الذي اشتقت منه لفظتا القرآن والقراءة وهو "قرأ" كما ورد ذلك في المعجمات اللغوية، بالإضافة إلى الأحاديث النبويّة التي تضمنت الحديث عن القرآن والقراءات ولكن ذلك ليس بكفيل حتى نستطيع القول بأنّ معنهما واحد، لأنّه في كثير من الحالات تتميّز الدلالة اللغوية عن الدلالة الاصطلاحية للفظه ما.

- ويرى الدكتور شعبان محمد إسماعيل: أنّ القرآن والقراءات ليسا متغايرين تماما ولا متّحدين تماما، بل هناك ارتباط وثيق بينهما، وذلك لأنّ:

- القراءات لا تشمل كلمات القرآن كلّها، بل توجد في بعض ألفاظه فقط.

- تعريف القراءات يشمل المتواترة والشاذة، وقد أجمعت الأمة على عدم قرآنية القراءات الشاذة<sup>21</sup>. ومعنى رأيه أنّه كلّما كانت القراءات متواترة تحدّت مع القرآن حتى ولو اختلف النطق في ألفاظ القرآن لأنّ القرآن تركيب و لفظ، أمّا القراءات فهي كيفية نطق اللفظ القرآني. وأمّا إن كانت القراءة شاذة فهي مغايرة للقرآن وليست منه كما أجمع الأصوليون والفقهاء وغيرهم. وعليه فمذهب العلماء في بيان حقيقة القرآن والقراءات على أوجه ثلاثة :

- أنّهما حقيقتان متغايرتان؛.

- أنّهما حقيقتان بمعنى واحد؛

- أنّهما حقيقتان متداخلتان. أي بينهما تغاير في بعض المواضع و بينهما اتّحاد في مواضع أخرى. ولعلّ الراجح منها هو أنّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان لأنّ القرآن هو النصّ الإلهي المحفوظ، وأمّا القراءات فما هي إلّا أداء نطق ذلك النصّ سواء كان هنالك اتّفاق أو اختلاف بين القراء، ولا اختلاف في حقيقة القرآن مطلقا.

**3- نشأة القراءات القرآنية:** لا يأتي ذكر القرآن الكريم إلّا و يأتي ذكر القراءات القرآنية ملازما له؛ لأنّ القراءات القرآنية هي تلك الأداءات المتنوّعة لبعض آيات الذكر الحكيم، فقد دلّت أحاديث كثيرة دلالة صريحة على أنّ القرآن نزل على الأحرف السبعة تمثّلت في القراءات القرآنية المنقولة إلينا بالتواتر، إذن فهناك رباط وثيق بينهما يجعلنا لا نغفل الحديث على أحدهما كلّما أتينا على ذكر الآخر.

نزل القرآن الكريم على أفضل خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم، منجماً في ثلاث وعشرين سنة من الله تعالى بواسطة جبريل الأمين، بلسان عربي مبين متحديا أرباب الفصاحة والبيان في ذلك الزمان، مصداقا لقوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾<sup>22</sup> ووعد عزّ وجلّ بصونه من النسيان والتّحريف بقوله

تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾<sup>23</sup>. وقد تحقّق هذا الوعد الربّاني بفضل جهود النبي صلى الله عليه وسلم، وأصحابه — رضوان الله عنهم — وتمثّل ذلك في مظهرين:

**الأول:** حفظي، ويتمثّل في حفظ النبي وإقراءه الصحابة وعرضه الدّوري على جبريل<sup>24</sup>، وفي جهود الصحابة الذين أتمّ حشدُ منهم جمعه<sup>25</sup> وقد حفظ القرآن في القلوب والصدور، وقد أشار إلى هذه الحقيقة ابن الجزري في كتابه النشر بقوله: "ثمّ إنّ الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور، لا على حفظ المصاحف والكتب وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى"<sup>26</sup>؛

**والثاني:** كتابي، ويتمثّل في جهود الصحابة الأوائل الذين سجّلوا الوحي للنبي على قطع متفرّقة من العسب واللّخاف والرقّاع<sup>27</sup> وغيرها، ومن هؤلاء: زيد بن ثابت، وأبي بن كعب — رضوان الله عنهم — ثم تابع هذه الجهود من بعدهم أبو بكر وعثمان بن عفّان — رضي الله عنهما — بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم - فجمع أبو بكر آيات القرآن المتفرّقة وسوره في صحف خاصة<sup>28</sup> أسماها المصحف<sup>29</sup> ووحد عثمان مصاحف المسلمين، وجعلها على رسم واحد<sup>30</sup>. وبفضل هذه الجهود وغيرها وصل إلينا القرآن الكريم بعيداً عن أيّ زيغ أو تحريف.

هذا بالنسبة للقرآن الكريم، أمّا القراءات فيرى بعض العلماء أنّها نزلت بمكة قبل الهجرة النبويّة المباركة مستدلين في ذلك مما استنبطوه من الأحاديث النبويّة الواردة في نشأة القراءات، ويرى آخرون بأنّها نزلت بالمدينة بعد الهجرة النبويّة ودليلهم في ذلك أنّها نزلت تيسيراً على الأمتة الإسلاميّة، وأنّ الحاجة إليها لم تكن ذا أهمية إلاّ بعد الهجرة بسبب دخول القبائل العربيّة في الإسلام واختلاف لهجاتها بالإضافة إلى أنّ اختلاف الصحابة في القراءات لأول مرّة كان بالمدينة ولم يكن بمكة. وقد حاول بعض العلماء الجمع بين القولين ورأى "أنّ بداية نزول القراءات كان مع بداية نزول القرآن الكريم بمكة، حيث توجد القراءات في السور المكية ولا دليل على نزولها مرة ثانية بعد الهجرة، ولكن الحاجة لم تدع إلى استخدامها لوحدة اللغة واللهجة بمكة وما جاورها، خلافاً لما حدث بعد الهجرة حيث دخلت في الإسلام قبائل مختلفة اللهجات واللغات فكان ورود حديث أبيّ بن كعب إشعاراً للإذن فقط"<sup>31</sup> وربما كان القول الجامع بين نزول القراءات في مكة ثم المدينة هو الراجح، لأنّ القرآن أسبق في النزول من القراءات وكانت بداية الدعوة سرّاً وكلّ ذلك كان في مكة، ثم ظهرت القراءات بعد ذلك كأداء لبعض كلمات القرآن وفيها وقع الاختلاف في القراءات وانتشر بصورة واسعة في المدينة بسبب اختلاف لغات العرب.

وهكذا نشأت القراءات القرآنية، ومهما اختلف العلماء في نزولها ونشأتها بمكة أو بالمدينة إلا أنها مرّت بمراحل عدّة، حتّى صارت علماً من علوم القرآن وغدت مجالاً خصباً من مجالات الدراسات النحوية واللغوية بشكل عام، ويمكن أن نقسم مراحل نشأة القراءات و تطوّرها -دون الحديث عنها بالتفصيل لأنّ المقام لا يسعنا لذلك- إلى المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: القراءات في زمن النبي صلى الله عليه وسلّم؛

المرحلة الثانية: القراءات في زمن الصحابة؛

المرحلة الثالثة: القراءات في زمن التابعين وتابعي التابعين؛

المرحلة الرابعة: التخصص في القراءات؛

المرحلة الخامسة: تدوين القراءات.

تلكم هي المراحل التي نشأت فيها القراءات وتطورت حتّى أصبحت على ما هي عليه وكان الأساس المعول عليه في القرآن الكريم هو التلقي والأخذ بثقة عن ثقة وإماما عن إمام إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك هو سبيل القراءات بأن يتوصل بالرواية المسندة القطعية المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كيفية القراءة القرآنية إلى النطق بآيات القرآن الكريم كما نطقها، وكما نزلت عليه وحيا من الله تعالى بغض النظر عن كتابة المصحف الشريف، لأنّ المصاحف لم تكن ولن تكون هي العمدة في هذا الباب، وإنما هي مرجع جامع للمسلمين على كتاب ربّهم، فالمصحف العثماني كما هو معلوم قد كُتِب مجردا من الشكل والنقط والإعجام، فبدا محتملا النطق بأحد الحروف المتشابهة في وجوه مختلفة ومتنوّعة، ولكن في حدود ما تدلّ عليه وتعنيه فكان نتاج ذلك القراءات المتعددة للوصول إلى حقيقة التلفظ بتلك الألفاظ المكتوبة، ضبطاً لقراءة القرآن على وجه الصحة وكما نزل فلا غرو أن كان التعويل على الرواية والتلقي هو العمدة في باب القراءات والقرآن الكريم .

**4- أقسام القراءات القرآنية:** انطلاقاً من الشروط التي توفّرت في القراءات القرآنية تنوعت أقسامها، فهي عند السيوطي<sup>32</sup> متواترة ومشهورة وآحاد وشاذة وموضوعة وشبيهة بالمدرجة، وقد فصل السيوطي القول وبسطه في بيان هذه الأنواع وهي عند القاضي جلال الدين البلقيني متواترة وآحاد وشاذة، وقسمها مكي بن أبي طالب<sup>33</sup> إلى ثلاثة أقسام باعتبار قبولها والقراءة بها وعدم ذلك وقسمها ابن الجزري<sup>34</sup> إلى ثلاثة أقسام: متواترة وصحيحة وشاذة. والشيء الملاحظ هو أنّ العلماء اختلفوا في بيان أقسام القراءة، وربما يرجع ذلك لاختلافهم في أركان القراءات الصحيحة، ولكن على الرغم من تعدّد هذه الأقسام يمكن أن تصنّف إلى صنفين أساسيين:

**الصف الأول: القراءات المتواترة:** هي "القراءات التي نقلها جماعة مستفيضة يمتنع تواطؤهم على الكذب، عن جماعة مثلهم، من أول السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك بطريق المشافهة والسماع"<sup>35</sup> وهي عند ابن الجزري "كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت رسم أحد المصاحف، ولو احتمالاً، وصحَّ سندها، فهي القراءة الصحيحة"<sup>36</sup> وقد اصطلح عليها بأسماء منها: القراءات المقبولة، واختار لها سيبويه والأخفش القراءات العامة، وسَمَّاهَا الفراء قراءات الفراء، أمَّا ابن سلام فوصفها بالكثرة، وهي وإن تعددت أسماؤها، فمعناها واحد وهو الصحيح المشهور من القراءات<sup>37</sup>..

لقد بيّن ابن الجزري أركان القراءة الصحيحة وهي:

- موافقة القراءة العربيّة ولو بوجه: معناه "ولو وجها من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيح، مجمعا عليه أم مختلفا فيه لا يغيّر مثله، إذا كانت القراءة ممّا شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح"<sup>38</sup> أو "ما يشمل متنها و قواعدها النحوية والصرفية"<sup>39</sup> أي أن يكون لها وجه في النحو العربي كقراءة الإمام حمزة "والأرحام" بالجر من قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>40</sup>. فالجر بعطف الأرحام على الضمير قبله (الهاء) هذا على مذهب الكوفيين أو أنّها مجرورة على القسم على قول البصريين، فقراءة الإمام حمزة صحيحة من حيث اللغة على كلا المذهبين.

- موافقة رسم المصحف: ومعناه أن يكون هناك تطابق بين القراءة و رسم الكلمة في المصاحف العثمانية الستة، فكلّ مصحف منها كان أصلاً يرجع إليه في نسخ المصاحف "وبين هذه المصاحف اختلاف في الرسم"<sup>41</sup> و "لا يقدح في ثبوت التواتر اختلاف القراءة فقد تتواتر القراءة عند قوم دون قوم، فكل قارئ من القراء إنّما يقرأ بقراءة غيره، لأنها لم تبلغه على وجه التواتر ولذا لم يعب أحد منهم على غيره لثبوت شرط صحتها عنده وإن كان هو لم يقرأ بها لفقد الشرط عنده"<sup>42</sup> كقراءة ابن عامر قوله تعالى ﴿وَالزُّبُرُ وَالْكِتَابُ الْمُنِيرُ﴾<sup>43</sup> بزيادة الباء في الاسمين الزبر والكتاب، وذلك لثبوت الباء في المصحف الشامي.

- صحة السند: بعض العلماء لا يكتفون بصحة السند، بل يتعدونه بالقول بوجود التواتر في القراءات "ومذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والقراء أنّ التواتر شرط في صحة القراءة ولا تثبت بالسند الصحيح غير متواتر ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية و العربية"<sup>44</sup> والتواتر هو نقل جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه، من غير تعيين في العدد.

أمّا القراءات التي تتوفر فيها الشروط الثلاثة السالفة الذكر فهي:



- القراءات السبع التي تنسب إلى الأئمة السبعة المشهورين الذين اختارهم الإمام ابن مجاهد، و ألف في قراءاتهم كتابه " السبعة".

- تلحق بهذا القسم القراءات الثلاث التي أثبت ابن الجزري تواترها، وردّ على من أنكر تواترها، وتنسب إلى: الإمام أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني (ت 128هـ) والإمام يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت 205هـ) والإمام خلف بن هشام البزار البغدادي (ت 229هـ).

**الصف الثاني: القراءات الشاذة: الشذوذ لغةً:** من "شذَّ عنه يشذُّ شذوذاً: انفرد عن الجمهور، فهو شاذ، و " أشذَّ الشيء: نحاه وأقصاه"<sup>45</sup> و" شاذ عن القياس: أي ما شذَّ عن الأصول"<sup>46</sup> والشاذ: ما انفرد عن الجمهور وندر، والشاذ المتحى"<sup>47</sup> ورأى ابن جنّي أنّ الشذوذ في كلام العرب "هو التفرّق والتفرّد والندرة"<sup>48</sup> والخروج على القاعدة والقياس والأصول .

**والشذوذ اصطلاحاً:** القراءة الشاذة هي كلّ قراءة خرجت عن مقياس ابن الجزري وأركانها الثلاثة، أي التي اختل فيها ركن من أركان القراءة المتواترة التي بيّنها سابقاً، وهي "مما صحّ نقله عن الأحاد، وصحّ وجهها العربي، وخالف لفظها خط المصحف"<sup>49</sup> ويرى صاحب غيث النفع أنّ القراءة الشاذة كل قراءة ليست متواترة يقول " فالشاذ ما ليس بمتواتر"<sup>50</sup> ويرى ابن مجاهد إلى أنّ القراءة الشاذة، "هي كلّ ما خرج عمّا يرويه في الغالب أحد اثنين عن قارئ من السبعة، وهم: قالون وورث عن نافع، والبزي وقنبل عن ابن كثير، والدوري والسوسي عن أبي عمرو وهشام وابن ذكوان عن ابن عامر، وشعبة وحفص عن عاصم، وأبو الحارث والدوري عن الكسائي، أو ما يرويه غيرهما عنهم ممن عرفوا بالضبط والإتقان"<sup>51</sup> ومن ذلك رواية المفضل الضبي عن عاصم قوله تعالى ﴿وعلى أبصارهم غشاوة﴾<sup>52</sup> بنصب غشاوة<sup>53</sup> ورواية بكار بن عبد الله عن ابن كثير "غير المعصوب عليهم"<sup>54</sup> بنصب (غير)<sup>55</sup> . أمّا أبو جعفر النحاس، فيرى أنّها كلّ قراءة خرجت عن إجماع الحجّة أو العامة وكان فيها مطعن، حيث قال: "وقلما يخرج شيء عن قراءة العامة إلا كان فيه مطعن"<sup>56</sup> ويرى ابن جنّي أنّ القراءات الشاذة: كلّ ما شذَّ عن قراءة القراء السبعة<sup>57</sup> لم يستثنى ابن جنّي بقوله هذا حتى القراءات الثلاثة التي أضافها ابن الجزري للقراءات السبع و أكد على أنّها متواترة، لأجل ذلك أخذ بعض العلماء ابن جنّي على هذا. ولها مسميات متعددة فقد أطلق عليها " ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء أكانت عن السبعة أم عمّن هو أكبر منهم"<sup>58</sup> وأطلق عليها الأخفش في كتابه معاني القرآن القراءة القليلة، وسمّاها الفراء في كتابه معاني القرآن قراءة بعض العرب وآثر سيبويه في كتابه في معرض توجيه بعض الآيات مصطلح قراءة قوم.

ويُتّضح من خلال هذه الأقوال التي ساقها العلماء في القراءة الشاذة، أنّ كل قراءة لم تصل حدّ التواتر -عند الجمهور- أو لم تكون مشهورة أو مستفيضة -كما قال ابن الجزري ومن تبعه- فهي قراءة شاذة، لأنّ الأصل في قبول القراءة أن تصل إلى درجة التواتر دونما النظر إلى الشرطين الآخرين، فإنهما جلياً للاستئناس فمن غير الممكن أن تكون هناك قراءة متواترة تخالف رسم المصحف أو وجهها من وجوه اللغة، وعلى العكس من ذلك ما وجد في جميع القراءات الشاذة\*. اختلفت نظرة العلماء باختلاف مشاربهم إلى القراءات، فالفقهاء والأصوليون وحتّى القراء نظروا إليها باعتبارها وسيلة تعبد، وسبيل تقرّب إلى المولى عزّ وجلّ، وبها تصحّ الصلاة، كما أنّها مصدر الأحكام التشريعية حلالها وحرامها وأمّا اللغويون فقد اختلفت نظرتهم عن نظرة هؤلاء، فالقراءة عند اللغوي سواء كانت سبعية أو عشرية أو أكثر من ذلك، متواترة أو آحاد، إنّما هي وسيلة لإثبات حكم لغوي أو بلاغي، شرط أن تكون القراءة مروية عن قارئ ثقة. وهذا ابن جني يرى في القراءة الشاذة أنّها والمتواترة سيات من جهة الاستدلال اللغوي، يقول بعد أن قسمّ القراءة إلى متواترة وشاذة "إلا أنّه مع خروجه عنها -يقصد القراءة الشاذة- نازع بالثقة إلى قرّائه محفوف بالروايات من أمامه و ورائه، ولعلّه، أو كثير منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه"<sup>59</sup> ورأى أنّ سند القراءة الشاذة ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم، ضارب في صحة الرواية، لا يصحّ الغض منه ويقول "معاذ الله كيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول الله صلى الله عليه و سلّم"<sup>60</sup>. وعلى هذا يمكن أن تدخل القراءات القرآنية بجميع درجاتها ومستوياتها في الدرس اللغوي والأدبي وتقف على قدم المساواة مع القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر الجاهلي والإسلامي، ومأثور النثر من حكم وأمثال وخطب... في صحة الاستشهاد بها، والاستناد إليها في إثبات سلامة التعبير، وفي إمكانية اتّخاذها مرتكزا لتحقيق التيسير ودليلا لتصحيح كثير من العبارات والاستعمالات الشائعة الآن، والتي يتحرج المتشدّدون عن استعمالها "<sup>61</sup> وفيما يأتي جملة من الاستعمالات التي رآها بعض اللغويين أنّها خارجة عن النهج العربي، بل تجرأ بعضهم على رميها باللحن والخطأ والبعد عن العربيّة، لتأتي القراءات القرآنية متواترها وشاذّها مؤكدة خطأهم لا خطأ هذه الأساليب والاستخدامات اللغوية.

5- الاستدلال على صحة بعض الاستخدامات اللغوية الحديثة بالقراءات القرآنية: نذكر الاستعمال اللغوي، ثمّ نبين فيه مواطن الخطأ الذي رآها بعض اللغويين، وبعد ذلك نثبت صحة هذا الاستعمال وفقا لما جاءت عليه القراءة القرآنية سواء كانت متواترة أو شاذة.

الاستعمال الأول: إثبات ياء المنقوص في الحالات الإعرابية الثلاث (رفعا ونصبا و جرا): الاسم المنقوص اسم معرب، آخره ياء لازمة، مكسور ما قبلها، فإذا جرد من الألف واللام (ال) والإضافة. أجمع النحاة على حذف يائه في الرفع والجر وبقائها في النصب، وعلى هذا الأساس خطأ بعض اللغويين المحدثين جملة من الاستعمالات اللغوية، نحو:

- أنت محامي. وإذا كان كاتب المقالة غير راض عن عمل أدبي معين.
- الوقوف موازي للرصيف. احتواء أسلوب الإغراء على معاني ضخمة.
- ستقدم أغاني جديدة. من نواحي متعدّدة.
- هذا القرار لاغي. لم أحصل على معدّل عالي. قولهم في الإعراب: نجح: فعل ماضي.

وهذه الاستعمالات اللغوية وغيرها ممّا جاء على شاكلتها مرفوضة عند بعضهم<sup>62</sup> بحجة أنّ ياء المنقوص لا تثبت إلا في النصب، والأسماء المنقوصة في الأمثلة السابقة جاءت مثبتة الياء مع أنّها غير مضافة، ولا هي محلّة بالألف واللام ولكن بالعودة إلى القراءات القرآنية نجد ما يدعم هذا الاستعمال. من ذلك قراءة ابن كثير<sup>63</sup> لآيات الرعد ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾<sup>64</sup> و ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾<sup>65</sup> و "فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ"<sup>66</sup> و "وَمَا لَهُمْ مِنْ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ"<sup>67</sup> و "مَا لَكَ مِنْ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَ لَا وَاقٍ"<sup>68</sup> هادي، و والي و وافي، بياء في جميعها، وحجته "إنّما حذف الياء في الوصل لأجل التنوين، فإذا وقف وزال التنوين رجعت الياء وهو الأصل"<sup>69</sup> وعليه يمكن اتّخاذ قراءة ابن كثير -هي قراءة متواترة - كمرتكز لتصويب النطق الحديث للاسم المنقوص في الاستعمالات السابقة وغيرها، فهي دليل قاطع لإثبات صحتها.

الاستعمال الثاني: نصب الاسم المنقوص بفتحة مقدرة بدلا من فتحة ظاهرة: تقدّم أنّ المنقوص تظهر الحركة على آخره في حال النصب سواء كان معرفة أو نكرة، ولكن هناك بعض اللغويين خطّوا جملة من الاستعمالات اللغوية الحديثة؛ والتي استعمل فيها الاسم المنقوص منصوباً بفتحة مقدرة، ومنها:

- انصرفت عن قراءة القصيدة لأنّ فيها معان غامضة.
- بناء مستوطنة جديدة يعني تحدّ للسلام.
- تبلغ من العمر ثمانى سنوات.
- دمرّت مبان كانت تشغلها إدارة المخبرات.
- سيواصل مساعييه الرامية إلى تحقيق السلام.
- قامت بطرد العدو الذي احتل أراضيها.
- قصف ضواحي العاصمة بالصواريخ.

- قضى في الغربية ثمان وعشرين سنة.

- لا تكن معاد لإخوتك.

- متوا أيديهم إلى الطعام.

- يجب أن نتكاتف حتى نجنب العراق مأس أخرى.

وهذه الاستعمالات وغيرها مما تشابه في التركيب مرفوضة عند بعضهم<sup>70</sup> ولكن جاءت بعض القراءات القرآنية تثبت صحة هذه الاستعمالات، ومنها قراءة جعفر بن محمد لقوله تعالى ﴿مَنْ أَوْسَطَ مَا تَطْعُمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾<sup>71</sup> ﴿أَهْلِيكُمْ﴾<sup>72</sup> بفتحة مقدرة على ياء المنقوص -وهي قراءة شاذة- بين ابن جني وجهها في اللغة بقوله " وأسكن الياء من أهاليكم في موضع النصب تشبيها لها بالألف"<sup>73</sup>.

الاستعمال الثالث: إسناد الفعل المعتل الأخير بالألف سواء كان ثلاثيا أو غير ثلاثي إلى واو الجماعة: إذا كان الفعل ثلاثيا أو غير ثلاثي مختوما بألف، وأسند إلى واو الجماعة، فإن الألف تحذف و تبقى الفتحة التي تسبق واو الجماعة دالة على حذفها، وعلى هذا الأساس خطأ بعض اللغويين لغة من ضم الحرف الذي يسبق واو الجماعة عند إسناد الفعل المعتل لهذا الضمير، ومن الاستعمالات التي رموها بالخطأ ما يأتي:

- أدلوا بأصواتهم - أردوه قتيلا -إنهم يسعون في الخير - استدعوا أصحابهم - اعتدوا علينا.

- العمال سيبفون في المصنع بعد مواعيد العمل الرسمية - القضاة خلوا للمداولة - اللاعبون رموا الكرة.

- بدوا فرحين أكثر من أي وقت مضى - تماذوا في الضحك - سموا أنفسهم مصلحين - سيمنون بهزيمة كبرى

- عادوا أخاهم من أجل المال - عشرون شخصا نجوا من الحادث - عصوا أوامر رئيسهم - قاسوا الألام في المعركة

- لاقوا حتفهم - لقد أعطوه فرصة أخيرة - لقنهم درسا لن ينسوه - هذه المحادثات أجرؤها في مصر ودمشق

- يرضون بالقليل من المال.

فهذه الاستعمالات وغيرها مرفوضة عند الأكثرين<sup>74</sup> بسبب الخطأ الواقع في ضبط حركة الحرف الذي يسبق واو الجماعة، ولكن هناك قراءات تدعم هذا الاستعمال و تقويه، وتثبت صحته من جهة اللغة ومن تلك القراءات: وقراءة الحسن وهي قراءة شاذة ذكرها صاحب المحيط<sup>75</sup> لقوله تعالى ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا﴾ بضم اللام في "تعالوا" وكذلك قوله تعالى ﴿تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ﴾<sup>76</sup> قرأها الحسن فيما رواه عنه قتادة بضم اللام "تعالوا" وهي قراءة شاذة

وجّهها ابن جني بقوله "وجه ذلك أنه حذف اللام من تعاليت استحساناً وتخفيفاً، فلما زالت اللام من تعالَى ضمت لام تعال لوقوع واو الجمع بعدها"<sup>77</sup> وقراءة بكر بن حبيب السّهْمِيّ لقوله تعالَى ﴿وَالْغَوَا فِيهِ﴾<sup>78</sup> بضم الغين<sup>79</sup> وقد خرج ابن جني هذه القراءة على أنها لغة كقول أحدهم: لَغَا يَلْغُو<sup>80</sup> فقياساً على هذه القراءات تعدّ الاستعمالات السابقة صحيحة. ورأى أحمد مختار عمر تعميم القاعدة في هذا النوع من الأفعال "أليس من الأجدر بنا أن نستأنس بما ورد في بعض القراءات القرآنية من ضم ما قبل واو الجماعة حتّى إذا كان المقدر ألفاً فنعمم القاعدة ونجعلها تطرّد بصورة واحدة"<sup>81</sup> بمعنى لا نراعي في ذلك أواخر الأفعال، فيكون ضم ما قبل واو الجماعة في جميعها سواء ختمت بألف أو واو أو ياء.

**الاستعمال الرابع: عدم جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب:**  
يجزم الفعل المضارع بعدّة عوامل منها وقوعه في جواب الطلب، ومن استعمالات المحدثين أنهم لا يجزّمونه في هذا الموضع، لأجل هذا خطأهم بعض اللغويين ومثال ذلك: لا تشرك بالله تنجو من النار. ونظير هذا التركيب قراءة طلحة بن سليمان لقوله تعالَى ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾<sup>82</sup> برفع الكافين "يُدْرِكُكُمْ" قال ابن جني في توجيه هذه القراءة "ذلك أنه على حذف الفاء، فكأنه قال: فَيُدْرِكُكُمْ"<sup>83</sup>. ففي الآية وقع الفعل في جواب الطلب ولكنّ الفارئ نطق به معرباً غير مجزوم وعلى هذا يجب أن يُحمل هذا التركيب و ما شابهه.

**الاستعمال الخامس: التبادل بين الصيغ الصرفية (فعل بمعنى أفعال):** العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى من خصائص العربيّة، وهذا الاستعمال جارٍ على ألسنة الكتّاب والمؤلفين اليوم، ولكن هناك بعض اللغويين خطأً بعض الأساليب التي تأتي على هذا النحو، ومن تلك الاستعمالات ما يأتي:

- إنها تحسُّ دبيب النمل (بدلاً من تحسُّ) - ثبت اسمه في الديوان (بدلاً من أثبت) - جذب الوادي (بدلاً من أجدب) - جهز على الجريح (بدلاً من أجهز) - خرب الشك بيته (بدلاً من أخرج) - خلد إلى الراحة (بدلاً من أخذ) - خلف الله عليك (بدلاً من أخلف) - رصد مبلغاً لبناء مسجد (بدلاً من أرصد) - سعه الله (بدلاً من أسعده) - شكل عليّ الأمر (بدلاً من أشكل) - غلق الباب (بدلاً من أغلق) - فلح الرجل (بدلاً من أفلح)
- كانت الطائرة تقلُّ مئة راكب (بدلاً من تُقلُّ) - كين الأمر عنه (بدلاً من أكنّ) - لحّ عليه في السؤال (بدلاً من ألحّ) - مدّه بمال كثير (بدلاً من أمده)
- مسك الشرطيّ باللص (بدلاً من أمسك) - نجز الرجل وعده (بدلاً من أنجز) - هلكه في العمل (بدلاً من أهلكه) - وعده بالعقاب (بدلاً من

أوعده) - يجب ألا تَقْلِتَ الفرصة من أيدينا (بدلاً من تُقْلِتَ) - يَنْعَت ثمار الشجرة (بدلاً من أينعت) .

وهذه الاستعمالات اللغوية وغيرها كثير، رفضها بعضهم<sup>84</sup>؛ بحجة أن الأفعال فيها استخدمت على صيغة فَعَل بدلاً من صيغة أفعال، ولكن بالعودة إلى القراءات القرآنية نجد أن هناك تبادلاً بين الصيغتين (فعل و أفعل) وعلى هذا يجب أن نسلم بصحة هذه الاستعمالات، ومن القراءات التي وقع فيها التبادل بين فَعَل و أَفْعَل قوله تعالى ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾<sup>85</sup> قرأها أبو حيوة وأبو جعفر المدني "تَحُسُّ" بفتح التاء وضم الحاء<sup>86</sup> فهذه القراءة - وإن كانت شاذة- دلّت على صحة الاستعمالات السابقة.

**الاستعمال السادس: الجمع بين علامتي التأنيث (بين تاء التأنيث و نون النسوة عند الإسناد):** أجمع النحاة على عدم الجمع بين نون النسوة و تاء التأنيث في الفعل عند الحديث عن جماعة الغائبات، فلا يقال النساء تحملن بل يحملن، وفي يوم الناس هذا كثر الجمع بين العلامتين في الفعل في كثير من التراكيب اللغوية التي تضمنت هذا النوع من الأفعال، فشاعت لغة الجمع بين العلامتين في لغة عصرنا وعلى عدم جواز ذلك خطأ بعض اللغويين جملة من الاستعمالات، ومنها:

- أربعون وزيرة من دول العالم تبحثن قضايا المرأة - اثنتان و أربعون سيّدة من ألمانيا تزرن مصر - البنات تلعبن في الحديقة - السيدات اللاتي تشكون من العقم تواجهن الحقيقة المؤلمة - الطالبات تتفوقن على الطلاب - الطالبات تكتسحن المراكز الأولى في الامتحان - المؤمنات تفعلن الخير لوجه الله.

وقد رفض بعضهم<sup>87</sup> هذه الاستعمالات بحجة الجمع بين تاء التأنيث و نون النسوة في الأفعال المضارعة المسندة لضمير الغائبات، وبالعودة إلى القراءات القرآنية نجدها تصح ما خطأ أولئك اللغويين من استعمالات لغوية، داعمة إياها ومن القراءات التي جمعت بين العلامتين، قوله تعالى ﴿يَنْفَطْرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ﴾<sup>88</sup> قال ابن خالويه "يقرأ بالياء والتاء فيه... والنون مع التاء والياء والتخفيف، وبالتاء في مكان النون بعد التاء، والياء والتشديد"<sup>89</sup> فمجموع ذلك أربع قراءات وهي: يَنْفَطْرْنَ يَنْفَطْرْنَ، تَنْفَطْرْنَ، تَنْفَطْرْنَ. وقال ابن مجاهد "في قوله تعالى ﴿يَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطْرْنَ مِنْهُ﴾<sup>90</sup> وقوله تعالى ﴿يَنْفَطْرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ﴾<sup>91</sup> قرأ ابن كثير في السورتين جميعاً "تكاد" بالتاء "تَنْفَطْرْنَ" بالتاء مشددة الطاء، وقرأ نافع والكسائي "يكاد" بالياء "تَنْفَطْرْنَ" بالتاء مشددة الطاء في الموضعين جميعاً، وقرأ حمزة في عسق (الشورى) مثل ابن كثير<sup>92</sup>. وقرأ يونس عن أبي عمرو قوله تعالى ﴿تَنْفَطْرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ﴾<sup>93</sup> بالتاء والنون أي "تَنْفَطْرْنَ" وعلق ابن خالويه على هذه القراءة قائلاً "هذا حرف نادر؛ لأنّ العرب لم تجمع بين علامتي التأنيث لا يقال النساء تقمن ولكن يقمن

والوالدات يرضعن ولا يقال ترضعن، وكان أبو عمرو الزاهد روى في نوادر ابن الأعرابي الإبل تسمن فأكرناه فقد قواه الآن هذا"<sup>94</sup> فالمتأمل لما تقدم يجد أنّ ثلاثة قرّاء من السبعة وهم: ابن كثير ونافع والكسائي قد قرؤوا "تنفطرن" في سورة مريم وسورة الشورى، وقرّاءاتهم متواترة، وقد جمعوا فيها بين علامتي التأنيث نون النسوة وتاء التأنيث، وهم من القرّاء الثقات المعتدّ بقراءتهم. كما أنّ ابن خالويه أنكر الجمع بين العلامتين ولكنّه عندما وقف على قراءة يونس عن أبي عمرو -هي قراءة شاذة -استدرك وأثبت هذا النوع من الاستعمال في اللغة العربيّة، وبهذا صححت كلّ من القراءة المتواترة والشاذة تلك الاستعمالات اللغوية وأثبتت لها وجهها في العربيّة.

**الاستعمال السابع: تأنيث أفعال التفضيل في حال النكرة (أي المجرد من الألف واللام و من الإضافة):** أفعال التفضيل ويسمّى أيضاً اسم التفضيل، صفة مشتقة على وزن أفعال، تدلّ على اشتراك شيئين في معنى، يزيد أحدهما على الآخر فيه ولا يصاغ إلاّ من الثلاثي وفق شروط قد حدّدها النّحاة<sup>95</sup> كما يلحقه التعريف بالألف واللام وبالإضافة، والتتكير، فإن كان نكرة وجب له حكمان أحدهما: ألا يأتي إلاّ مفرداً مذكراً، وبناءً على هذا الحكم خطأ بعض اللغويين مجموعة من الاستعمالات اللغوية التي ورد فيها اسم التفضيل مؤنثاً، ومنها:

- دائرة صُعْرَى - قدم مكرمة جُلَى - له يد طُولَى في عمل الخير - هذه سياسة عُلَيَا - هذه صحيفة كُبْرَى - هذه فتاة فُضْلَى .

وهذه الاستعمالات وغيرها ممّا جاء على هذا النحو مرفوضة عند بعضهم<sup>96</sup> لأنّ اسم التفضيل المجرد من التعريف جاء مؤنثاً. وفي القراءات ما يثبت صحة هذا الاستعمال، نصّ الأخفش أنّ بعضهم قرأ قوله تعالى ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾<sup>97</sup> "قولوا للنّاس حُسْنَى" يؤنثها و لم ينونها<sup>98</sup> أي على وزن فعلى مؤنث أفعال وقرأ عبد الوارث عن أبي عمرو قوله تعالى ﴿نَزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا﴾<sup>99</sup> "نزد له فِيهَا حُسْنَى" ذكر هذا ابن خالويه<sup>100</sup> فالقراءتان الشاذتان تثبتان صحة استعمال أفعال التفضيل نكرة مؤنثاً.

**الاستعمال الثامن: تحويل الثلاثي الناقص من فَعَلٍ إلى فَعَلَ:** ينقسم الفعل الثلاثي باعتبار الصحة والاعتلال إلى قسمين: صحيح ومعتل، والمعتل على أنواع، منها الناقص وهو ما كان آخره (لامه) حرف علة، ويرد ماضي هذا النوع من الأفعال على فَعَلَ، أي بكسر عين الفعل، وفي عصرنا وُجِدَت بعض الاستعمالات اللغوية التي تغيّر فيها ضبط الفعل من فَعَلَ إلى فَعَلَ؛ ولهذا السبب خطأ بعض اللغويين هذه الاستعمالات ومنها:

- بَقِيَ معي عشرون ديناراً - حفظ شعراً ثم نَسَاهُ - خَشَيْتُ الله - رَقِيَ إلى الدرجات العلا - لَقَيْتُهُ في الطريق. وهذه الاستعمالات اللغوية ومثيلاتها مرفوضة عند بعضهم<sup>101</sup> لأنَّ الضبط المشهور في عين هذه الأفعال هو الكسر لا الفتح ولكن هناك بعض القراءات القرآنية صححت ضبط الفعل بالفتح، ومنها قراءة أبي بن كعب<sup>102</sup> لقوله تعالى ﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرَّبَّآءِ ﴾<sup>103</sup> بفتح القاف من بقي أي قرأها: بَقِيَ، فهذه القراءة، وإن كانت شاذة إلاَّ أنها صادرة عن أحد كبار الصحابة - رضوان الله تعالى عنهم - يمكن عدُّها مرتكزا لتصحيح الضبط المرفوض.

**الاستعمال التاسع: تسكين العين في مشتقات العدد مما جاء على فُعل: العدد ما ساوى نصف مجموع حاشيته السفلى والعليا ومما يلحق به كلمات منها: الربع الثمن، والعشر والخمس... وغيرها، وجميعها يأتي في الوزن على فُعل، وحديثا استعمله بعض الكتاب والمؤلفين على وزن فُعل بسكون العين؛ ولهذا خطأ بعض اللغويين جملة من الاستعمالات في هذا الباب، منها:**

- أخذ اليتيم تُسع التركة بالوصية - أخذ خُمس حقه - أعطيته سدس المبلغ - سُبُع السبعين عشرة - سيأتي بعد رُبُع ساعة - عُشر الدينار مئة فلس - قرأ ثلث الكتاب - كان نصيبها ثمن التركة.

وهذه الاستعمالات مرفوضة عند بعضهم<sup>104</sup> وحجتهم في ذلك تسكين عين "فعل" في العدد، وبالعودة إلى القراءات القرآنية نجد أنَّ هذه المشتقات العددية قد وردت بالضبطين (بسكون العين وفتحها) ومن القراءات التي جاءت فيها بسكون العين: قراءة الحسن و نعيم بن ميسرة<sup>105</sup> لقوله تعالى ﴿ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَ وَّرَثَهُ أَوْأَاهُ فَلَإِمِهِ التُّلْثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَمِهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ ﴾<sup>106</sup> وقوله تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلِكُمُ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ وَ لِهِنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلِهِنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دِينَ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كِلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي التُّلْثِ ﴾<sup>107</sup> فقد قرأ "السدس والثلث والربع والثلث" بسكون العين في جميعها. وقراءة النخعي لقوله تعالى ﴿ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾<sup>108</sup> بسكون الميم وضم السين في خمسه<sup>109</sup> أي خُمُسُهُ فكل هذه القراءات شاذة، ورد فيها مشتق العدد ساكن العين؛ مما يثبت صحة الاستعمالات اللغوية السابقة.

**الاستعمال العاشر: تسكين هاء بعض ضمائر الرفع (هو و هي):** تنقسم الضمائر في العربية إلى منفصلة ومتصلة ومستنتره وبارزة، تتخلل هذه الأنواع ضمائر في



محل رفع أو نصب أو جرّ، ومن ضمائر الرفع المنفصلة "هُوَ" و " هِيَ " وردا في بعض الاستعمالات اللغوية ساكني الهاء، و من تلك الاستعمالات:

- أمّا عن حياته فَهِيَ بدون هدف - فلان حسن الخلق وَ هُوَ محبوب

وهذه الاستعمالات مرفوضة عند بعضهم<sup>110</sup> لأنّ الهاء في الضميرين (هو وهي) ساكنة بخلاف ما هي عليه في الأصل (الضمّ في هو والكسر في هي) ولكن بالعودة إلى القراءات القرآنية نلمس لها صحة التركيب وفصاحة اللفظ .

قرأ كلّ من نافع و أبو عمرو والكسائي قوله تعالى ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ بجزم الهاء<sup>111</sup> وهو<sup>112</sup> ووجه الأزهري هذه القراءة بقوله "هما لغتان معروفتان إذا اتصلت الهاء من هو وهي بواو أو فاء أو لام فإن كثيرا من العرب من يسكن الهاء لكثرة الحركات، و منهم من يتركها على أصل حركتها، وكلّ جائز حسن<sup>113</sup> وتقرّد الكسائي بقراءة لقوله تعالى ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>114</sup> بسكون الهاء في هو<sup>115</sup>. وقال الأخفش "قال بعضهم "فهي كالحجارة" فأسكن الهاء وبعضهم يكسرها وذلك أنّ لغة العرب في هو وهي ولام الأمر إذا كان قبلهنّ واو أو فاء أسكنوا أوائلهنّ، ومنهم من يدعها<sup>116</sup>. ننتبّهنّ مما سبق أنّ تسكين الهاء في (هو و هي) لغة من لغات العرب استعملها أهل العربيّة قديما، ووافقتها القراءات القرآنية بنوعها وعلى هذا الأساس فلا مجال للشكّ في صحة الاستعمالات اللغوية السابقة.

**الاستعمال الحادي عشر: جمع ما كان معتل العين و وزنه فعلة في المفرد على فعلات في الجمع:** تأتي بعض الكلمات الثلاثية المؤنثة في العربيّة معتلة العين على وزن فعلة فتجمع على فعلات، وإن كانت صحيحة العين تجمع على فعلات، ولكن بعض الاستعمالات اللغوية وجد فيها الجمع لفعلة معتلة العين على فعلات، وهذا ما حمل بعض اللغويين على تخطئة هذه الاستعمالات مثل:

- دورات تدريبيّة - قام بعدة جولات في المدينة - نوبات قلبية.

ولكنّه وجد لهذه الاستعمالات اللغوية نظائر في القراءات القرآنية و منها: قوله تعالى ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾<sup>117</sup> قرأها ابن إسحاق بفتح الواو "عَوْرَات" <sup>118</sup> قال ابن خالويه في توجيه هذه القراءة" له -يقصد قراءة ابن إسحاق- مذهب في العربيّة بنو تميم تقول رَوَضَات وجَوْرَات وعَوْرَات وسائر العرب بالإسكان<sup>119</sup>. فقراءة ابن إسحاق شاذة، ولكن لها مذهب في العربيّة، واعتمادا عليها يمكن لنا أن نصح الاستعمال الحديث لهذا النوع من الجمع .

**الاستعمال الثاني عشر: حذف نون الأفعال الخمسة في حالة الرفع:** الأفعال الخمسة هي كلّ فعل مضارع لحقته ياء المخاطبة أو ألف الاثنين أو واو الجماعة ترفع هذه الأفعال بثبوت النون وتنصب وتجرم بحذفها، وفي بعض الاستعمالات اللغوية حذف نون هذه الأفعال في حالة الرفع من دون وجود أي عامل، مثل

قولهم: - أنتم في موقف لا تحسدوا عليه - الطلاب يحاوروني في المحاضرة -  
ربما يكونوا قد غرقوا بسبب العاصفة - فلما يشاهدوني في الطريق - كيف  
تقنعي صديقك بالذاكرة معك - هل تخوفيني - هل تسمحي لي بالدخول.  
وهذه الاستعمالات مرفوضة عند الأكثرين<sup>120</sup> لأن نون الأفعال الخمسة محذوفة  
وهي في حال الرفع، ولكن بالعودة إلى القراءات القرآنية نجد ما يدعم هذا  
الاستعمال، ويثبت صحته. قرأ نافع وابن عامر قوله تعالى ﴿أتحاجوني﴾<sup>121</sup>  
بالتخفيف "أتحاجوني"<sup>122</sup> وذكر ابن خالويه أنّ حجة حذف النون هي التخفيف والبعد  
عن الاستئصال. وقرأ ابن عامر ونافع قوله تعالى ﴿قل أغير الله تأمروني عبد﴾<sup>123</sup>  
تأمروني بتخفيف النون وفتح الياء<sup>124</sup> قال الأزهري في توجيه هذه القراءة "ومن  
خفف فإنه يحذف إحدى النونين استئصالاً للجمع بينهما"<sup>125</sup>. وعليه يمكن لنا تصحيح  
الاستعمالات السابقة؛ لورود قراءتين متواترتين وافقت الاستعمال الحديث.

**الاستعمال الثالث عشر: فتح همزة إنّ بعد القول:** يجمع النّحاة على كسر همزة  
إنّ إذا وقعت في جملة محكية بالقول، وقد جاءت مفتوحة الهمزة في بعض  
الاستعمالات اللغوية وعلى هذا خطأ بعض اللغويين هذه الاستعمالات ومنها: يقول  
العلماء إنّ الحياة موجودة في المريخ. هذه العبارة مرفوضة عند بعضهم<sup>126</sup> لأنّ  
همزة إنّ وردت مفتوحة بعد القول، ولكن همزة إنّ جاءت مفتوحة بعد القول في  
قراءات قرآنية متواترة منها: قراءة ابن كثير ونافع وعاصم الكسائي لقوله تعالى  
﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ﴾<sup>127</sup> بفتح همزة إنّ<sup>128</sup>  
وقراءات قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ  
الرَّحْمَانُ﴾<sup>129</sup> فقد قرأها جماعة من القراء بفتح همزة إنّ الأولى، وقرأ أبو عمرو -  
في رواية - الحسن وعيسى بفتح همزة إنّ الثانية<sup>130</sup> فأيدت هذه القراءات المتواترة  
والشاذة - قراءة عيسى والحسن - الاستعمال الذي ترد فيه إنّ مفتوحة الهمزة بعد  
القول، وأثبتت صحته.

**الاستعمال الرابع عشر: قلب الياء الأصلية همزة بعد ألف مفاعل:** قد تأتي بعض  
الكلمات في الجمع على وزن مفاعل، وتكون العين فيها ياء أصلية غير منقلبة ولا  
مبدلة ولا زائدة مثل: معاش، ولكن هناك من جمع معيشة على معاش، وجاءت  
بعض التراكيب موافقة لهذا الجمع فردّها بعضهم بحجة أنّ الياء أصلية، ومن تلك  
التراكيب المرفوضة ما يأتي:

- أقاموا مصائد للأسماك - تُسبّب المضائق المائية نزاعات بين الدول  
- ظهرت عليه مخائل النجابة - مصائر الدول في أيدي أبنائها - مكائد الشيطان  
متعدّدة.

وهذه الاستعمالات مرفوضة عند بعضهم<sup>131</sup> لأنَّ حقَّ هذه الكلمات ألا تهمز فيأؤها أصلية ليست زائدة، ولكن بالعودة إلى القراءات القرآنية نجد أنَّ نظائر هذه الكلمات قد جاءت مهموزة، فلا يمكن بأيَّة حال أن نحكم عليها بالخطأ، ومن القراءات التي همزت فيها عين مفاعل، قراءة نافع لقوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾<sup>132</sup> "معائش" بالهمز في رواية خارجة<sup>133</sup> قال ابن خالويه في توجيه هذه القراءة و "من همزها شبَّهها بمدائن، ومدائن أجمع القراء على همزها، وذكر الجرمي - رحمه الله - في كتاب الأبنية، أنَّ من العرب من يدع همزها"<sup>134</sup> وقال الفراء أيضاً "وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة؛ شبَّهت بفعيلة لكثرتها في الكلام"<sup>135</sup> وبهذا تكون قراءة نافع قد أثبتت صحة الاستعمالات اللغوية السابقة.

**الاستعمال الخامس عشر: وصف جمع المؤنث السالم بالمفرد المؤنث:** من التوابع الصفة والموصوف، ولا بدَّ من أن تطابق الصفة الموصوف في الجنس (التذكير والتأنيث) والعدد (الإفراد والتثنية والجمع) وعلى هذا خطأ بعض اللغويين بعض الاستعمالات التي خالفت فيها الصفة الموصوف نحو:

- إشارات خضراء - رايات حمراء - علامات زرقاء .

هذه الاستعمالات مرفوضة عند بعضهم<sup>136</sup> وحجَّتهم في ذلك عدم التطابق بين الصفة والموصوف، ولكن هناك بعض القراءات القرآنية التي أثبتت صحة هذه الاستعمالات، وبيَّنت أنَّ لها وجهاً في اللغة، ومنها: قراءة ابن هرمل<sup>137</sup> لقوله تعالى ﴿وَأُمَّهَاتِكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾<sup>138</sup>، "الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ" بالإفراد "والتمس ابن جني لها تخريجا بقوله" ينبغي أن تكون التي هنا جنسا فيعود الضمير عليه على معناه دون لفظه"<sup>139</sup> فحملها ابن جني على مذهب الجنسية.

**الاستعمال السادس عشر: تذكير و تأنيث كلمة "كبرياء".** يرى بعض اللغويين أنَّ كلمة كبرياء مؤنثة<sup>140</sup> ويستدل على تأنيثها بما جاء في معجمات اللغة، والقرآن وهم بذلك يُخطئون من يذكرها، فلا يستقيم عندهم نحو: كبرياؤه يمنعه، ولكن جاء في القراءات القرآنية ما يثبت أنَّ كلمة كبرياء تستعمل مذكرة، فقد قرأ ابن مسعود والحسن وابن أبي ليلي<sup>141</sup>، قوله تعالى ﴿وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبْرِيَاءُ﴾<sup>142</sup> ويكون لكما الكبرياء، فهذه وإن كانت قراءات شاذة إلاَّ أنَّها أثبتت صحة استعمال كبرياء مذكراً.

**الاستعمال السابع عشر: بناء الفعل توفَّى إلى المعلوم أو لما لم يسمَّ فاعله:** إذا ما تأملنا ضبط هذا الفعل من ناحية الحركات والسكنات في الاستعمال الحديث له في اللغة، نجد أنه يضبط بالبناء للمعلوم "توفَّى" ولكن المصادر اللغوية ذكرت أن الاستعمال الصحيح له هو "توفَّى" بينائه لما لم يسمَّ فاعله؛ ولهذا السبب يخطئ بعض اللغويين نحو "توفَّى فلان"<sup>143</sup> ولكن بالعودة إلى القراءات القرآنية نجدها

قد صححت الاستعمال الحديث فقد قرئ قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾<sup>144</sup> في رواية أبي عبد الرحمان السلمى عن علي بن أبي طالب عليه السلام "وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ" بفتح الياء، وبها قرأ المفضل عن عاصم<sup>145</sup> وقد أنكر ابن مجاهد هذه القراءة، فقال ابن جنبي "هذا الذي أنكره ابن مجاهد عندي مستقيم جائز وذلك أنه على حذف المفعول أي الذين يتوفون أيامهم أو أعمارهم أو آجالهم كما قال سبحانه "فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي"<sup>146</sup> وقوله ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾<sup>147</sup> وحذف المفعول كثير في القرآن وفصيح الكلام، وذلك إن كان هناك دليل عليه<sup>148</sup> وقوله تعالى ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْدَلِ الْعُمْرِ﴾<sup>149</sup> قرأها الأعمش وابن عمرو وحكاها أبو حاتم "ومنكم من يتوفى"<sup>150</sup> فدللت القراءتين أن استعمال الفعل توفى مبنيا للمعلوم صحيح وسليم وله وجوه في اللغة.

**الاستعمال الثامن عشر: رفع الاسم بعد ضمير الفصل ونصبه:** ويسمى ضمير العماد عند الكوفيين، ولا محل له من الإعراب في جملة المبتدأ والخبر، وكذا الحال في الجمل المنسوخة، ويؤتى به للفصل بين ما هو خبر أو نعت، فإن كانت الجملة منسوخة بـ "كان" فالواجب نصب الاسم الواقع بعد ضمير الفصل على أنه خبر للناسخ؛ ولهذا يخطئ كثير من اللغويين<sup>151</sup> نحو: كان وسيم هو الناجح، ولكن في القراءات القرآنية ما يثبت صحة هذا التركيب، فقد قرئ قوله تعالى ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾<sup>152</sup> برفع الظالمين؛ أي قرئت "كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ" وهي قراءة أبو زيد النحوي<sup>153</sup>.

**الاستعمال التاسع عشر: تخفيف الياء في ميّت و تشديدها:** يخطئ كثير من اللغويين<sup>154</sup> الاستعمالات التي ترد فيها كلمة "ميّت" والتي يريد منها أصحابها التعبير عن من فارق الحياة، أو الذي لا روح تسري في عروقه، من نحو: وجدوا ميّتاً على الشاطئ، فالميّت عندهم، هو الذي لا يزال على قيد الحياة، وفي القراءات ما يؤكد ويثبت أن معنى ميّت و ميّت واحد، و قد قرئ قوله تعالى ﴿لَنُحْيِي بِهٖ بَلَدَةً مَّيِّتًا﴾<sup>155</sup> ميّتاً، وهي قراءة أبو جعفر<sup>156</sup>.

**الاستعمال العشرون: التخفيف والتشديد في كلمة أمنية ومثيلاتها:** كثر على ألسنة المعاصرين وأقلامهم من الكتاب والدارسين والباحثين استعمال كثير من الكلمات من أمثال: أمنية، أغنية، أحجية، أضحية، أمسية... وغيرها فهم ينطقونها أو يكتبونها بتخفيف الياء وليس بتشديدها " خلافا لما تذكره كتب اللغة من أن وزنها أفعولة"<sup>157</sup>، وعلى هذا الأساس خطأ كثير من اللغويين<sup>158</sup> كل من استعمل الكلمات السابقة مخففة الياء، وجاءت القراءات القرآنية لتدعم ما ذهب إليه المعاصرون وتثبتته، سواء في استعمال الكلمة مخففة الياء بصيغة المفرد أو الجمع، ومنها: قوله تعالى ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾<sup>159</sup>، قرأ بالتخفيف في "أماني"

كل من نافع وأبو عمرو وأبو جعفر، ويزيد بن القعقاع وشيبة والحكم بن الأعرج وغيرهم<sup>160</sup> وخفف أبو جعفر الياء في أمثالها في جميع القرآن<sup>161</sup>. وقوله تعالى "تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ"<sup>162</sup> وقوله تعالى ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِيَّ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾<sup>163</sup>، قرأها الحسن وأبو جعفر وشيبة والحكم بن الأعرج بالتخفيف في الآيتين<sup>164</sup>. قال ابن جني في توجيه القراءة في الآيتين "أصل هذا كله التثقل -أمانِي جمع أمنيّة- والتخفيف في هذا النحو كثير وفاش عندهم"<sup>165</sup> وقال العبري "وواحد الأمانِي أمنيّة والياء مشددة في الواحد والجمع ويجوز تخفيفهما فيهما"<sup>166</sup> فيتبين إذا من خلال ما تقدم أنّ التخفيف جائز في المفرد والجمع لكلمة أمنيّة ومثيلاتها، فاش في لغة العرب؛ فما علينا إلا أن نحكم على الاستعمالات التي تضمنت مثل هذه الكلمات بالصحة لا أن نرميها بالخطأ.

**الاستعمال الواحد والعشرون: معاملة المؤنث المجازي بالتذكير تارة وبالتأنيث**  
**أخرى:** ويسمى أيضا غير الحقيقي، وهو مؤنث ليس له مذكر من نوعه مثل: شمس، ذراع، دار، نار، عين... وهو نوعان: أحدهما لفظي: مما كانت فيه علامة تأنيث (التاء، أو الألف المقصورة، أو الألف الممدودة والهمزة اللتان للتأنيث، نحو مكتبة، رؤى، حمراء) وثانيهما: معنوي: مما كان خاليا من علامة التأنيث بأنواعها نحو: سنّ، أذن. تعد مسألة المؤنث المجازي في اللغة مشكلة لم تحل بعد بالرغم من كثرة ما أُلّف فيها "لأنّ الحكم على اللفظ بأنه مؤنث مجازي يدخل في باب التحكم من ناحية ولا يخضع لقاعدة مطردة من ناحية أخرى"<sup>167</sup> ولذلك كثرت الأخطاء فيه بين أوساط المتعلمين في وقتنا الراهن. وخطأ بعضهم بعضا، ولكن إذا ما عدنا إلى القراءات القرآنية نجد حلا لمشكلة لطالما أرقت بال المنشغلين بها. ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾<sup>168</sup> قرأها ابن محيصن "أحد الطائفتين"، على التذكير إذ تأنيث الطائفة مجاز<sup>169</sup> وقوله تعالى ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾<sup>170</sup> قرأها ابن أبي عبيدة "من نفسٍ واحدٍ"، على مراعاة المعنى إذ المراد به آدم، أو على أن النفس تذكر وتؤنث، فجاءت قراءته على تذكير النفس<sup>171</sup>. وقوله تعالى "كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا"<sup>172</sup>، قرأها ابن مسعود "لا" بدلا من "كلتا" يجوز أن تقول للثنتين كلاهما وكلتاها<sup>173</sup>، وقوله تعالى ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾<sup>174</sup> قرأها زيد بن علي وعبيد بن عمير "اقتتلا" بالتذكير<sup>175</sup>. فهذه القراءات ترفع الحرج على مستخدمي اللغة في تذكير المؤنث المجازي أو تأنيثه من غير علامة في استعمالات اللغة؛ أي على الباحث أو الدارس أو المتعلم أن يذكر المؤنث المجازي من غير حرج، وفي هذا اقترح أحمد مختار عمر ما نصّه "كل ما كان مجازي التأنيث بدون علامة يجوز تذكيره وعلى هذا ينصح كل من يقابله لفظ بدون علامة تأنيث وليس لمؤنث حقيقي أن يعامله معاملة

المذكر<sup>176</sup>، وقد أجاز الكوفيون تذكير الفعل، إذا كان الفاعل مؤنثاً مجازياً من غير علامة مهما كانت صفة الفاعل (اسم ظاهر أو ضمير).

**خاتمة:** بهذا أكون قد أنهيت مقالي وأرجو أنني قد قدمت صورة صحيحة عن القيمة اللغوية للقراءات القرآنية واستثمارها في مجال التصويب اللغوي، وإنّ أبرز ما نستخلصه من هذه الدراسة ما يأتي:

- ينبغي الاعتماد على القراءات القرآنية متواترها وشاذها في دراسة العربية الفصحى، وبخاصة في مجال التصويب اللغوي؛ لأنّ روايات هذه القراءات تعدّ أوثق الشواهد التي تبيّن اللغة على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية.

- جلّ الاستعمالات اللغوية التي خطأها كثير من الباحثين صحيحة فصيحة لا غبار عليها، ولا ينبغي أن نتحرّج في استخدامها؛ لأنّ لها نظائر في القراءات المتواترة أو الشاذة.

- إنّ الحكم على كلمة أو استعمال لغوي ما بالخطأ، أصعب بكثير من الحكم على ذلك بالصواب؛ لأنّ الحكم الأول يستلزم الاستقراء التام - وهذا صعب يستحيل الإمام به - لإثبات عدم ورود الكلمة أو الاستعمال اللغوي في الأساليب الصحيحة وأمّا الحكم الثاني (الحكم بالصواب) - وهو ممكن - يكفي لتقريره الإتيان بشاهد أو أكثر يثبت صحة الكلمة أو الاستعمال .

- يمكن أن نتخذ من القراءات القرآنية بنوعيتها مرتكزاً، الغاية منه تحقيق التيسير، وجعله دليلاً لتصحيح كثير من الاستعمالات الشائعة في عصر عربيتنا اليوم.

- يعدّ البحث في مجال القراءات سواء كانت متواترة أو شاذة، بحثاً موضوعياً هادفاً؛ لأنه يسهم في خلق وعي لغويّ يغري طبقة المتقّين (أساتذة وباحثين وكتّاباً وصحافيين وذوي الأقلام عامّة) للأخذ بما هو أفصح عن بيّنة واقتناع.

- كانت القراءات القرآنية ولا تزال مورداً ضخماً، ومعيناً لا ينضب، يعتمد عليه لإثبات صحة كثير من الاستعمالات اللغوية في يوم الناس هذا.

- لا ينبغي أن ننزع نزعة التشدّد في مقياس التخطيط في الاستعمالات اللغوية خاصة إذا جاءت به قراءة قرآنية.

- لا ينبغي إغفال حقيقة مفادها: أنّ ما رمي بالشاذ من القراءات يُنسب إلى اثنين من كتّاب الوحي هما: عبد الله بن مسعود و أبيّ بن كعب - رضي الله عنهما - وقد أمر الرسول صلّى الله عليه وسلّم بالأخذ عنهما، وبعضها وصف بأنّه قراءة النبيّ - صلّى الله عليه وسلّم - كما أنّ أسانيد القراء: نافع، وابن كثير، أبو عمرو

وعاصم وحمزة، والكسائي متّصلة بأبيّ بن كعب، فلماذا يتحرّج أهل اللغة في الاستشهاد بها في مجال اللغة.

وختام القول إنّ العربيّة التي شغلت اللغويين والأدباء والنحاة، وألهمت قرائحهم قروناً عدّة، نقداً وتشريحاً وتقعيداً، تجابه اليوم كلّ التحديات بما فيها صراع العامية؛ لتثبت مصداقيتها كلّ حين كلغة حيّة تواكب التطوّر الحضاري الحاصل على جميع الأصعدة حتّى تفرض منطق اللغة الإنسانية الراقية، فكان لزاماً على أهلها من أن يسلكوا سبيل التصويب اللغوي واستخدامه كرافد من روافدها؛ ليشتدّ عودها، فتقطع الطريق أمام كلّ متحامل عليها، ويغيظ حاسدوها.

- <sup>1</sup> ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيّد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة 1973، ص 39.
- <sup>2</sup> سورة يوسف، الآية 02.
- <sup>3</sup> الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي الهلالي، الكويت 1966، ج1 ص101.
- <sup>4</sup> ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ج5 ص 74.
- <sup>5</sup> ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج5، ص79.
- <sup>6</sup> سورة القيامة، الآية 18.
- <sup>7</sup> ابن منظور، جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1990، ج1 ص 128.
- <sup>8</sup> الراغب الأصفهاني الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، دت ، ص402.
- <sup>9</sup> سورة يوسف، الآية 111.
- <sup>10</sup> فضل حسن عباس، القراءات القرآنية وما يتعلّق بها، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص79.
- <sup>11</sup> ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، مراجعة محمد الشنقيطي وأحمد محمد شاکر، دار الكتب العلمية، بيروت 1980، ص3.
- <sup>12</sup> بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية، بيروت، 2006، ج1 ص49.
- <sup>13</sup> أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1998، ج1 ص47. مقدمة التحقيق.
- <sup>14</sup> عبد الهادي الفضلي ، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، دار المجمع العلمي، جدة الطبعة الأولى، 1979، ص63.
- <sup>15</sup> علي النوري بن محمد السفاقي، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق أحمد محمد عبد السميع، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية، 2008، ص23.
- <sup>16</sup> بدر الدين الزركشي ، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص57.
- <sup>17</sup> ابن الجزري، منجد المقرئين و مرشد الطالبين، ص3.
- <sup>18</sup> ينظر: فضل حسن عباس، القراءات القرآنية وما يتعلّق بها، ص84/83.
- <sup>19</sup> بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص56.
- <sup>20</sup> محمد سالم محيسن، في رحاب القرآن الكريم، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة 1400هـ ، ج1، ص210.



- 21- شعبان محمد إسماعيل، القراءات أحكامها ومصدرها، منشورات رابطة العالم الإسلامي، السعودية، 1402هـ، ص23.
- 22- سورة يوسف، الآية 1.
- 23- سورة الحجر، الآية 9.
- 24- الحاكم النيسابوري، المستدرک، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد الدکن الطبعة الأولى، 1340هـ، ج2، ص230.
- 25- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط3، 1951 ج1، ص74.
- 26- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، راجعه علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، مصر، دت، ج1، ص6.
- 27- العسب: جمع عسب، وهو جريدة النخل. للخاف: حجارة بيض رقاق، واحدها لخفة. والرقاق: جمع رقعة، وقد تكون من ورق أو جلد. ينظر القاموس المحيط للفيروز آبادي، مواد: (عسب، لخف، رقع).
- 28- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص59.
- 29- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص54.
- 30- عبد الهادي الفضلي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، ص63.
- 31- الشيخ طاهر الجزائري، التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة الدمشقي، دار المطبوعات الإسلامية سوريا، الطبعة الثالثة، 1412هـ - ص96 وما بعدها.
- 32- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص215.
- 33- مكي بن أبي طالب القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق محي الدين رمضان، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى 1399هـ - ص40/39.
- 34- ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، تحقيق إبراهيم عطوة عوض دار الحديث، القاهرة، 2004، ص28/27.
- 35- محمود أحمد الصغير، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، دار الفكر، بيروت الطبعة الأولى، 1999، ص07.
- 36- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص9.
- 37- محمود أحمد الصغير، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ص80.
- 38- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص10.
- 39- عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة و توجيهها من لغة العرب، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، دت، ص04.
- 40- سورة النساء، الآية 01.
- 41- عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة و توجيهها من لغة العرب، ص04.
- 42- علي النوري بن محمد، غيث النفع في القراءات السبع، ص14.

- 43- سورة آل عمران، الآية 184.
- 44- علي النوري بن محمد، غيث النفع في القراءات السبع، ص14.
- 45- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة شذذ.
- 46- محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، دار الكتب المصرية، القاهرة 1341هـ، مادة شذذ.
- 47- ابن منظور، لسان العرب، شذذ.
- 48- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العصرية الطبعة الأولى، بيروت، دت، ج1، ص96.
- 49- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص14.
- 50- علي النوري بن محمد السفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، ص14.
- 51- أبو بكر بن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر 1972، ص88.
- 52- سورة البقرة، الآية 07.
- 53- أبو بكر بن مجاهد، السبعة في القراءات، ص130.
- 54- سورة الفاتحة، الآية 07.
- 55- أبو بكر بن مجاهد، السبعة في القراءات، ص112.
- 56- أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني بغداد 1980، ج1، ص302.
- 57- أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998 ج1، ص102.
- 58- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص9.
- \* هناك أمور أخرى تتعلق بالقراءات (كاختلافها، وفوائدها، وعلاقة الأحرف السبعة بالقراءات السبع... وغيرها) لم نشأ الحديث عنها، لضيق المقام، و حتى لا يحيد المقال عن غايته من جهة ولأنّ هذه الجوانب التي تمس القراءات قد وردت في كثير من المؤلفات في هذا المجال من جهة أخرى .
- 59- أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1، ص103.
- 60- أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1، ص103.
- 61- أحمد مختار عمر، دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، عالم الكتب. القاهرة الطبعة الثانية، 2006، ص143.

- <sup>62</sup>- أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى 2008، ج2، ص845. ونهاد الموسى اللغة العربيّة وأبناؤها، دار المسيرة، عمان الطبعة الأولى، 2008، ص125.
- <sup>63</sup>- ينظر: مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث القاهرة، 2007، ج2، ص132. وابن أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2009، ص434.
- <sup>64</sup>- سورة الرعد، الآية 07.
- <sup>65</sup>- سورة الرعد، الآية 11.
- <sup>66</sup>- سورة الرعد، الآية 33.
- <sup>67</sup>- سورة الرعد، الآية 34.
- <sup>68</sup>- سورة الرعد، الآية 37.
- <sup>69</sup>- مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج2، ص132.
- <sup>70</sup>- أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ج2، ص989.
- <sup>71</sup>- سورة المائدة، الآية 89.
- <sup>72</sup>- أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ج1، ص326.
- <sup>73</sup>- أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1، ص326.
- <sup>74</sup>- أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ج2، ص849.
- <sup>75</sup>- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، دار الفكر، مصر، الطبعة الثانية، 1983 ج2 ص479.
- <sup>76</sup>- سورة النساء، الآية 61.
- <sup>77</sup>- أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ج1، ص293.
- <sup>78</sup>- سورة فصلت، الآية 26.
- <sup>79</sup>- أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج2، ص295.
- <sup>80</sup>- ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج2، ص295.
- <sup>81</sup>- أحمد مختار عمر، دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، ص156.
- <sup>82</sup>- سورة النساء، الآية 78.

- <sup>83</sup> أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ج1، ص297.
- <sup>84</sup> أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ج2، ص874.
- <sup>85</sup> سورة مريم، الآية 98.
- <sup>86</sup> ابن خالويه، القراءات الشاذة، تحقيق محمد عبد الشعباني، دار الصحابة للتراث طنطا، الطبعة الأولى، 2008، ص134.
- <sup>87</sup> أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ج2، ص884.
- <sup>88</sup> سورة الشورى، الآية 05.
- <sup>89</sup> ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة، 1996 ص318.
- <sup>90</sup> سورة مريم، الآية 90.
- <sup>91</sup> سورة الشورى، الآية 05.
- <sup>92</sup> ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص303.
- <sup>93</sup> سورة الشورى، الآية 05.
- <sup>94</sup> ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص199.
- <sup>95</sup> أسعد النادري، نحو اللغة العربيّة، المكتبة العصرية، لبنان، 2007، ص114.
- <sup>96</sup> أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ج2، ص897.
- <sup>97</sup> سورة البقرة، الآية 83.
- <sup>98</sup> الأخفش سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002، ص98.
- <sup>99</sup> سورة الشورى، الآية 23.
- <sup>100</sup> ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص22.
- <sup>101</sup> أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ج2، ص899.
- <sup>102</sup> ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص37.
- <sup>103</sup> سورة البقرة، الآية 278.
- <sup>104</sup> أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ج2، ص901.
- <sup>105</sup> ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص48.
- <sup>106</sup> سورة النساء الآية 11.
- <sup>107</sup> سورة النساء الآية 12.
- <sup>108</sup> سورة الأنفال، الآية 41.
- <sup>109</sup> ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص83.
- <sup>110</sup> أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ج2، ص901.
- <sup>111</sup> سورة البقرة، الآية 29.

- 112 الأزهرري، معاني القراءات، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 1999، ص47.
- 113 الأزهرري، معاني القراءات، ص47.
- 114 سورة القصص، الآية 61.
- 115 الأزهرري، معاني القراءات، ص47.
- 116 الأخفش، معاني القرآن، ص85.
- 117 سورة النور، الآية 58.
- 118 ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص155.
- 119 ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص156/155.
- 120 أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ج2، ص934.
- 121 سورة الأنعام، الآية 80.
- 122 ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص198.
- 123 سورة الزمر، الآية 64.
- 124 ينظر: الأزهرري، معاني القراءات، ص423.
- 125 الأزهرري، معاني القراءات، ص424.
- 126 أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ج2، ص959.
- 127 سورة آل عمران، الآية 45.
- 128 ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص158.
- 129 سورة طه، الآية 90.
- 130 أحمد مختار عمر وآخرون (تأليف مشترك)، معجم القراءات القرآنية، عالم الكتب مصر، الطبعة الثالثة، 1997، ج3 ص227.
- 131 أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ج2، ص962.
- 132 سورة الأعراف، الآية 10.
- 133 ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006 ص111.
- 134 ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ص111.
- 135 الفراء، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار ويوسف نجاتي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثالثة، 1983، ج1 ص374.
- 136 أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ج2، ص1005.
- 137 أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1، ص285.
- 138 سورة النساء، الآية 23.
- 139 أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1، ص285.

- <sup>140</sup> محمود عبد الرزاق جمعة، الأخطاء اللغوية الشائعة في الأوساط الثقافية، دار شوقيات، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009 ص 269.
- <sup>141</sup> ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص 94.
- <sup>142</sup> سورة يونس، الآية 78.
- <sup>143</sup> محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، مكتبة ناشرون، بيروت، الطبعة الثانية 2003، ص 271.
- <sup>144</sup> سورة البقرة، الآية 234.
- <sup>145</sup> ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص 32.
- <sup>146</sup> سورة المائدة، الآية 117.
- <sup>147</sup> سورة النحل، الآية 25.
- <sup>148</sup> ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج 1، ص 215.
- <sup>149</sup> سورة الحج، الآية 05.
- <sup>150</sup> أبو حيان، البحر المحيط، ج 6، ص 353.
- <sup>151</sup> محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص 260.
- <sup>152</sup> سورة الزخرف، الآية 76.
- <sup>153</sup> ابن خالويه، القراءات الشاذة، ص 202 .
- <sup>154</sup> محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص 239.
- <sup>155</sup> سورة الفرقان، الآية 49.
- <sup>156</sup> شهاب الدين الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2006، ص 418 .
- <sup>157</sup> أحمد مختار عمر، دراسات لغوية في القرآن وقراءاته، ص 164.
- <sup>158</sup> محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص 236 .
- <sup>159</sup> سورة البقرة، الآية 78.
- <sup>160</sup> معجم القراءات القرآنية، ج 1، ص 220. وابن خالويه، القراءات الشاذة، ص 22.
- و ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج 1، ص 177.
- <sup>161</sup> الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص 182.
- <sup>162</sup> سورة البقرة، الآية 111.
- <sup>163</sup> سورة النساء، الآية 123.
- <sup>164</sup> ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج 1 ص 177.
- <sup>165</sup> ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج 1 ص 177.
- <sup>166</sup> العبكري، إملاء ما من به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن راجعه نجيب الماجدي، المكتبة العصرية بيروت، الطبعة الأولى، 2002، ص 47.
- <sup>167</sup> أحمد مختار عمر، دراسات لغوية في القرآن الكريم و قراءاته، ص 150.
- <sup>168</sup> سورة الأنفال، الآية 07.

- 
- <sup>169</sup> أبو حيان، البحر المحيط، ج4، 464.
- <sup>170</sup> سورة النساء، الآية 01.
- <sup>171</sup> أبو حيان، البحر المحيط، ج3، 145.
- <sup>172</sup> سورة الكهف، الآية 33.
- <sup>173</sup> معاني القرآن الفراء، ج2، ص 143.
- <sup>174</sup> سورة الحجرات، الآية 09.
- <sup>175</sup> الزمخشري، الكشاف، دون تحقيق، دار المعرفة، بيروت، دت، ج3، ص 563.
- <sup>176</sup> أحمد مختار عمر، دراسات لغوية في القرآن الكريم و قراءاته، ص154.